الا ترا الى اقتضا حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض
والتحضيض وعند خوف المفسر بالصفة مثل انا كل شي خلقناه
بقدر فاذا نصبت كل شي كان التقدير خلقنا كل شي بقدر
فعم كل الاشيا وان رفعته احتمل ان يكون المعنى كل شي مخلوق
لنا فهو بقدر بجعل خلقناه صفة فاختص بمخلوقات الله قال
المص وهو غير المقصود وللرضي على هذا المثال كلام قال الرضي
رحمه الله ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن
استفهام جملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او علام
رايت فتقول زيدا رايته وذلك ليطابق الجواب السؤال في كونهما
فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه
لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية قوله ويستوي
الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته يعني اذا كان قبل الاسم المذكور
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها فعلية او على الخبر فيها وذلك انه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار
الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما
اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب
مع جواز الرفع فيتناسبا في كونهما فعليتين ومثل قولك زيد
ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم
الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل قوله ويجب النصب بعد
حرف الشرط وهو ان ولو وحرف التحضيض وهو ادبعة هلا
والا ولولا ولوما مثل ان زيدا ضربته ولو زيدا اكرمته وان
لا زيدا ضربته وذلك لان الشرط والتحضيض يليقان بالفعل
فالقياس اختصاص الحروف الدالة عليهما بالافعال قوله وليس
مثل ازيد ذهب به منه اي مما اضمر عامله وان كان اسما

بعده

بعده فعل عامل في ضميره لكنه ليس مشتغلا عن العمل فيه
اي عن نصبه لان عمل الفعل فيما قبله لا يكون الا النصب بنصب
ضميره لان الجار والمجرور في محل الرفع لانه نايب مناب الفاعل
والفعل لا اشتغل عن نصبه برفع ضميره فالرفع لازم وكذلك
قوله وكل شي فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج
بقوله مشتغل عنه لو سلط عليه لنصبه لان المعنى لنصبه مع
بقاء المعنى المقصود وهنا لو نصب كل شي فعلوا صار المعنى فعلوا
كل شي في الزبر ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في صحف اعمالنا
شيا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلناه
نعتا لكل شي يحد اللفظ والمعنى قوله ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا جميع الشرايط حاصل فيه في بادي النظر لان ما بعد
الفا قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء الماء نعما
فيه على الرفع الامادوي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرى بالنصب
والنصب مع الطلب مختار والقران لا يجوز على غير المختار فيحمل الكلام
لوجها يخرج به عن الحد المذكور فاشار المص الى الاول بقوله
الفا بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام مبتدا موصولا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر
المبتدا كالجزاء فالفا واقعة موقعها فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فيخرج عن الحد بقوله لو سلط عليه لنصبه وانما
يعمل ما بعد الفا فيما قبلها اذا كانت زايدة او واقعة
غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر والى الثاني بقوله
وجملتان عند س اي الزانية مبتدا محذوف المضاف اي
حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلا عليكم بعد
قوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه

Copyright © King Saud University